الأمم المتحدة

A/75/265

الجمعية العامة

Distr.: General
28 July 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 18 (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 225/74، لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة في زمن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويسلَّط فيه الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء للتعجيل بتحقيق ذلك الهدف. ويعرض التقرير أيضاً آخر المستجدات في تنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (2014-2024)، والأعمال التحضيرية المُنجزة في ما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة المقرر عقده في عام 2021، والجهود الأخيرة التي بذلتها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وتلك التي تعتزم بذلها لدعم الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

* A/75/150.

20-10193 (A) 210820 310820

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 225/74، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدِّم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها للاحتفال بعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

ثانيا – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة في زمن جائحة مرض فيروس كورونا

2 – تشكل الطاقة عنصراً محورياً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فحصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية البشرية والعديد من أهداف التنمية المستدامة. ولا بد أيضاً من الانتقال إلى حلول الطاقة المستدامة من أجل إعمال اتفاق باريس.

3 – وفي تقرير صادر عن فريق مستقل من المختصين عيّنه الأمين العام، بعنوان *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019: المستقبل هو هذه اللحظة: تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة*، اعتُبرت "إزالة الكربون من مصادر الطاقة، وإتاحة سبل الحصول عليها للجميع" أحد المداخل التي تعقد عليها أكبر الآمال في تحقيق التحولات المنشودة للتنمية المستدامة وفق النطاق والسرعة اللازمين.

4 – ولا بد من خدمات الطاقة لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك لتزويد مرافق الرعاية الصحية بالطاقة والاحتفاظ بالأدوية في مواضع باردة، وتوفير المياه النظيفة لغسل اليدين، وتوفير خدمات الاتصالات لربط الناس وتبادل المعلومات وتسهيل التعليم خلال فترات التباعد الجسدي.

5 – وسيساعد توسيع نطاق هذه الخدمات من خلال زيادة الاستثمار في حلول الطاقة المستدامة البلدانَ على التصدي لهذه الجائحة، وسيساعد أيضاً على إيجاد وظائف كثيرة مراعية للبيئة، وتمكين المرأة، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ودفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويجب استخدام خطة عام 2030 واتفاق باريس كخريطة طريق نحو إقامة مجتمعات أكثر منعة وإنصافاً واستدامة.

6 – ومن المرجح أن يكون لأزمة كوفيد-19 آثار خطيرة على التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. فمن المرتقب أن يشهد عام 2020 أكبر انخفاض في مستوى الاستثمار في مجال الطاقة على الإطلاق، حيث سينخفض الإنفاق الاستثماري بنسبة 20 في المائة – أو ما يقرب من 400 بليون دولار – مقارنة بعام 2019. ويمكن أن تؤدي هذه الجائحة إما إلى توسيع الفوارق الحالية في سبل الحصول على الطاقة المستدامة أو إلى تسريع الجهود نحو تحقيق الهدف 7، وذلك بحسب أولويات جهود الإنعاش الوطنية.

7 – وسيكون الانتعاش بالأسلوب المعتاد على أساس أنظمة الماضي فرصة هائلة تضيع. فقد تصبح جائحة كوفيد-19 حدثًا مسبّباً للاضطرابات يؤدي إلى تغيير جوهري نحو مستقبل أكثر استدامة للطاقة – إن اتخذت البلدان ضعف الطلب على الوقود الأحفوري والدروس الإيجابية الأخرى المستخلصة من الجائحة فرصةً لتوسيع حلول الطاقة المستدامة بشكل كبير. وسيمكّنها هذا الإجراء من إعادة البناء بشكل أفضل

وأقوى، والمضي قدماً التقدم نحو تحقيق الأهداف ووضع العالم على مسار لا يتجاوز الاحترار العالمي فيه 1,5 درجة مئوية.

8 - ومن أجل الوصول إلى هذه النتيجة، يمكن للحكومات أن تنظر في مجموعة من التدابير، من بينها: جعل حلول الطاقة المستدامة جزءاً من الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19 ومن استراتيجيات التعافي على أساس الغايات المندرجة ضمن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة؛ واستخدام المساهمات المعزَّزة المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس كإطار للاستثمار الأخضر والاستثمار في القطاعات المنخفضة الكربون من خلال مجموعات تدابير الانتعاش الاقتصادي؛ وإعطاء الأولوية لخدمات الطاقة الحديثة التي تُنقذ الأرواح؛ والاستثمار في الطاقات المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة لإيجاد وظائف مراعية للبيئة؛ والإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة؛ وتوخي الحذر في تنفيذ تسعير الكربون من أجل تحفيز عمليات الانتقال نحو استخدام الطاقة النظيفة؛ واعتماد استراتيجيات انتقال عادلة لدعم التخلص التدريجي من الفحم من خلال خطط وأهداف الطاقة النظيفة؛ ومساعدة الفئات الضعيفة لعدم ترك أي شخص خلف الركب؛ وتشجيع الانتقال من أنماط العيش الكثيفة الاستخدام للطاقة إلى أنماط أكثر استدامة.

9 - وينبغي أن يكون للطاقة دور محوري في جهود البلدان للتعافي من أزمة كوفيد-19 بطرق تجعلها أفضل وأقوى. والعديد من الدول الأعضاء يتخذ حالياً هذه الإجراءات، على نحو ما يتبين في استعراضاتها الوطنية الطوعية، لتقييم التقدم المحرز في ما يتعلق بخطة عام 2030، بما في ذلك الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وقد قدم الفريق الاستشاري التقني لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الهدف 7، الذي عقدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إسهامات فنية لاستعراض الهدف 7 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك آثار جائحة كوفيد-19 على الطاقة. وفي غضون ذلك، أُعيد تنشيط شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة باعتبارها آلية التنسيق لضمان الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الهدف 7 في زمن انتشار هذه الجائحة.

ثالثا - التقدم المحرز نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة[1]

ألف - لمحة عامة على الصعيد العالمي

10 - لقد أصبح تحقيق الهدف 7 في متناول اليد، غير أنه يجب تسريع التحول العالمي في مجال الطاقة لتحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس. ولا يسير العالم على المسار الصحيح لبلوغ أهداف التنمية المستدامة أو الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين بما لا يتجاوز درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ناهيك عن الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من 1,5 درجة مئوية.

(1) يستند هذا الفرع والفروع اللاحقة من التقرير إلى الوثائق التالية: الطبعة الخاصة من تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2020/57)؛ وموجزات السياسات العامة عن التعجيل بتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في زمن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي جمعها الفريق الاستشاري التقني بشأن الهدف 7 دعماً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في عام 2020؛ والتقرير المعنون *تتبع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: تقرير التقدم المحرز في مجال الطاقة لعام 2020*، وهو تقرير مشترك صادر عن الوكالة الدولية للطاقة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة وشعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

11 - وقد سُـــجل تقدم كبير في تحقيق العديد من غايات الهدف 7، ولكن الجهود لا تزال عموماً متخلفة بكثير عن النطاق المستوى المطلوب لبلوغ تلك الغايات بحلول عام 2030.

12 - وسـيُســهم اتخاذ إجراءات معجلة بشــأن الهدف 7 للاســتفادة من الروابط الشــاملة لعدة قطاعات ولتحقيق أقصى قدر من المنافع المشتركة وأوجه التآزر إسهاماً كبيراً في سد الفجوة القائمة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ، وفي المساعدة على إتاحة المجال لتحقيق انتقال عادل ومنصف إلى مستقبل غير ضار بالمناخ من خلال النهوض بالأهداف الأخرى.

13 - وينبغي للحكومات أن تستثمر في حلول الطاقة المستدامة لتوسيع فرص الحصول على الطاقة، وإيجاد الوظائف، وتحسين الصحة، وجعل الاقتصادات أكثر قدرة على المنافسة والصمود، ودفع عجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف. وساهمت جائحة كوفيد-19 أيضاً في حدوث انخفاض تاريخي في أسعار النفط والغاز والفحم، مما يتيح فرصة فريدة للإصلاح، بما في ذلك إلغاء إعانات الوقود الأحفوري وفي الوقت ذاته حماية الفئات الضعيفة من السكان.

الحصول على الكهرباء

14 - بفضـــل الجهود الكبيرة المبذولة في جميع أنحاء العالم النامي، تمكّن أكثر من بليون شـــخص من الحصول على الكهرباء منذ عام 2010. ونتيجة لذلك، كانت نسبة 90 في المائة من سكان الكوكب مرتبطة بشبكة الكهرباء في عام 2018. ومع ذلك، لا يزال 789 مليون شخص يعيشون بدون كهرباء، وعلى الرغم من التقدم المتســارع في الســنوات الأخيرة، يبدو أنه من غير المرجح تحقيق غاية هدف التنمية المســتدامة المتمثلة في حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام 2030، خاصة إذا أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل جهود الكهربة على نحو خطير.

15 - وشهد العالم تسارعاً طفيفاً في التقدم المحرز على الصعيد العالمي في مجال الكهربة، من متوسط يبلغ 0,77 نقطة مئوية سنوياً بين عامي 2010 و 2016 إلى 0,82 نقطة مئوية بين عامي 2016 و 2018.

16 - وتوشك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا على توفير إمكانية حصـــول الجميع على الكهرباء، حيث تجاوزت فيها نســـبة الحصـــول على الكهرباء 98 في المائة بحلول عام 2018. وفي آسيا الوسطى وجنوب آسيا، تمكن أكثر من 92 في المائة من السكان من الحصول على الكهرباء بحلول عام 2018.

17 - ويتركز النقص العالمي في الحصـــول على الكهرباء بشـــكل متزايد في أفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى، حيث قفز معدل الحصـــول عليها من 34 في المائة في عام 2010 إلى 47 في المائة في عام 2018. وبعد عام 2010، فاق التقدم المحرز في الحصـول على الكهرباء في أفريقيا جنوب الصـحراء معدل النمو الســـكاني، ولكن هذا الاتجاه انعكس مؤخراً. وفي ما بين عامي 2016 و 2018، ظل عدد الأشخاص في المنطقة الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء على حاله تقريباً.

18 - كما لوحظت فوارق كبيرة في الحصـــول على الكهرباء بين المناطق الحضـــرية والريفية. ففي عام 2018، شـكل سـكان الريف الذين لا يتلقون خدمة الكهرباء البالغ عددهم 668 مليون نسـمة 85 في المائة من النقص العالمي في الحصـــول على الكهرباء. وفي ما بين عامي 2010 و 2018، زادت نســـبة الحصـول على الكهرباء في المناطق الريفية من 70 إلى 80 في المائة. وفي المناطق الحضـرية، كاد تعميم

فرص الحصـول على الكهرباء يتحقق (97 في المائة في 2018)، لكن النمو في فرص الحصـول عليها كاد يعجز عن مواكبة النمو السكاني.

19 - وفي بلدان عديدة، أدت حلول الكهربة غير الشبكية الموسَّعة إلى تحسين سبل الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية. فبحلول عام 2018، كانت التقنيات المتجددة غير الشـــبكية توفِّر خدمات كهرباء أقل من المستوى 1 (أي مستوى الخدمة الأساسي لأقل من أربع ساعات في اليوم) لـــ 136 مليون شخص حول العالم، مقارنة بحوالي مليون شـــخص في عام 2010. وقُدمت هذه الخدمات في المقام الأول من خلال أنظمة منزلية قائمة بذاتها وألواح الإضـاءة الشمسـية، إذ تحولت الشـبكات الصـغيرة من حل متخصـص إلى حل منتشـر على نطاق واسع في المناطق غير المرتبطة بالشبكة الكهربائية حيث يوجد طلب كاف.

20 - وسيتطلب سد الفجوة في سبل الحصول على الكهرباء، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بذل جهود متضافرة. وسيستلزم وضع أطر السياسات العامة تحديثات متسقة وإنفاذ مستمر لدعم الابتكار، مثل حلول الكهربة غير الشـــبكية ونماذج جديدة للأعمال. ويُظهر التحليل الجغرافي المكاني الذي أُجري لمعرفة الكيفية الكفيلة بتحقيق حصـول الجميع على الكهرباء بأقل تكلفة، الحاجة إلى وضـع سـياسـات متكاملة تشـمل الحلول المركزية واللامركزية. وبفضـــل وجود إمكانات كبيرة لإحراز تقدم نحو الأهداف الأخرى - مثل تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والصحة والتعليم - لن تنجح استراتيجيات توفير فرص حصـول الجميع على الكهرباء إلا إذا اتخذت العناصر التقنية الموضحة أعلاه نهجاً شاملاً لا يترك أحداً وراء الركب ويحقِّق أقصى قدر من الفوائد الاجتماعية الاقتصادية للكهرباء. وبينما يتصدى العالم لجائحة كوفيد-19، من الأهمية بمكان ضـمان حماية المكاسـب السـابقة المحقَّقة في مجال الكهربة. وقد يتطلب الأمر توفير الدعم الجماعي لمقدِّمي خدمات المرافق والشـبكات الصـغيرة ومقدِّمي الخدمات خارج الشـبكات الكهربائية لمواصـلة خدمة عملائهم الحاليين والسماح بالتوسع في المستقبل.

تيسير الحصول على وسائل الطهي النظيف

21 - ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي من 56 في المائة عام 2010 إلى 63 في المائة عام 2018، ليتبقى نحو 2,8 بليون شخص يعيشون بدون وسـائل الطهي النظيف. ولم يتغير هذا الرقم إلى حد كبير خلال العقدين الماضـيين بسـبب النمو السـكاني الذي تجاوز عدد الأشخاص الذين يحصلون على حلول الطهي النظيف.

22 - ولتحقيق هدف حصـــول الجميع على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي، كانت هناك حاجة إلى زيادات لا تقل عن 3 نقاط مئوية سـنوياً بين عامي 2010 و 2030. ومع ذلك، في ما بين عامي 2010 و 2018، توسـع نطاق الحصـول على ذلك الوقود وتلك التكنولوجيا بمعدل متوسـط سـنوي بلغ فقط 0,8 نقطة مئوية وتباطأ بشـــكل مطرد منذ عام 2012 (إلى 0,7 نقطة مئوية في 2017 و 2018) - وهما رقمان بعيدان عن الأرقام المطلوبة لبلوغ الغاية المنشودة.

23 - ويُخفي ركود عدد الأشـخاص الذين يفتقرون إلى سـبل الحصـول على وسـائل الطهي النظيف على الصعيد العالمي اتجاهاتٍ إقليمية. فقد أجريت تحسينات واعدة في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسـيا، لكن أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى سـارت في الاتجاه المعاكس، حيث فاق النمو السـكاني بين عامي 2014 و 2018 النمو في نسبة الحصول على تلك الوسائل بمتوسط 18 مليون شخص كل عام.

24 - وثمة أيضاً اختلافات كبيرة في الحصول على وسائل الطهي النظيف بين المناطق الحضرية والريفية بسبب تفاوتات في البنية التحتية وفي توافر الوقود والتكنولوجيات النظيفة. ففي عام 2018، بلغت نسبة الحصول على حلول الطبخ النظيفة 83 في المائة (بين 76 و 87 في المائة) في المناطق الحضرية و 37 في المائة (بين 30 و 45 في المائة) في المناطق الريفية. ولوحظ تقارب طفيف، حيث انخفض التفاوت من 52 نقطة مئوية في عام 2010 إلى 46 نقطة مئوية في عام 2018. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى التقدم السريع في إمكانية الحصول على وسائل الطهي النظيف في المناطق الريفية (لا سيما في آسيا)، بالاقتران مع النمو السكاني الذي يفوق نمو نسبة الحصول على تلك الوسائل في المناطق الحضرية (لا سيما في أفريقيا).

25 - وفي البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، تجاوز الغاز (الغاز النفطي المسيل والغاز الطبيعي والغاز الحيوي) الكتلة الأحيائية غير المعالجة باعتباره الوقود السائد منذ عام 2010، مما يعكس هيمنته في المناطق الحضرية. وفي المناطق الحضرية، زاد أيضاً استخدام الكهرباء في الطهي. وفي المناطق الريفية، لا تزال الكتلة الأحيائية غير المعالجة هي المهيمنة، على الرغم من انخفاض حصتها.

26 - وفي ظل السياسات الحالية والمعتزم وضعها، سيظل 2,3 بليون شخص محرومين من سبل الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي في عام 2030، وسيعتمدون بدلا من ذلك على سبل الاستخدام التقليدية للكتلة الحيوية أو الكيروسين أو الفحم كوقود أولي للطهي. ومعنى هذا أن ما يقرب من ثلث سكان العالم سيظلون عرضة لتلوث الهواء المنزلي الضار، وسيظل الكثيرون يقضون ساعات طويلة في جمع الوقود. وباعتبار النساء والأطفال طهاة وجامعي وقود، فإنهم معرضون بشكل غير متناسب لتلك الآثار الضارة.

27 - وسيتطلب التعجيل بالحصول على حلول الطهي النظيف التزاماً سياسياً رفيع المستوى واستراتيجيات وطنية ودون وطنية طموحة وتعبئة عاجلة للاستثمارات. ويقتضي تصميم وتنفيذ الالتزامات والاستراتيجيات الناجحة بدوره فهماً دقيقاً للوضع الحالي وأنماط استخدام الطاقة المنزلية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تصبح الدراسات الاستقصائية الأسرية أكثر شمولاً. وبالإضافة إلى جمع البيانات حول نسب الارتباط بالشبكة الكهربائية العامة، يجب أن تغطي تلك الدراسات الخيارات غير الشبكية والتأثيرات على الأطفال والنساء وجميع أنواع الوقود والتكنولوجيات المستخدمة في الطهي وتدفئة الأماكن والإضاءة.

الطاقة المتجددة

28 - بلغت حصة مصادر الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة 17,3 في المائة في عام 2017، بزيادة من 17,2 في المائة في عام 2016 و 16,3 في المائة في عام 2010. وهذا مؤشر على أن الاستخدام العالمي لمصادر الطاقة المتجددة قد نما بوتيرة أسرع (بنسبة 2,5 في المائة في عام 2017) من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي (1,8 في المائة في عام 2017)، وهو ما يمثل استمراراً للاتجاه السائد منذ عام 2011. ويعزى نمو مصادر الطاقة المتجددة في المقام الأول إلى زيادة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة الحديثة (أي مصادر الطاقة المتجددة عدا الاستخدامات التقليدية للكتلة الحيوية). واستحوذت مصادر الطاقة المتجددة الحديثة على 10,5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي في عام 2017، بزيادة من 10,3 في المائة في عام 2016 و 8,6 في المائة في عام 2010.

29 - وتحققت أكبر زيادة في استخدام مصادر الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة، حيث بلغت حصتها من الاستهلاك العالمي للكهرباء 24,7 في المائة في عام 2017، متجاوزة بذلك حصة مصادر الطاقة المتجددة في قطاع التدفئة لأول مرة. ويعزى معدل النمو الذي بلغ 6 في المائة تقريباً كل سنة في المقام الأول إلى الطاقة الشمسية الفولطاضوئية وطاقة الرياح. وأدى انخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية (وعوامل أخرى) إلى إبطاء معدل النمو في عام 2017، مما جعله أقل من معدل النمو القياسي البالغ 8 في المائة الذي تحقق في عام 2016. وبلغت حصة مصادر الطاقة المتجددة من قطاع التدفئة 23,5 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي للحرارة في عام 2017. وقد يعزى هذا النمو في المقام الأول إلى استخدامات الطاقة المتجددة الحديثة؛ فقد ظلت الاستخدامات التقليدية للكتلة الحيوية دون تغيير نسبياً في عام 2017، ولا تزال تمثل حوالي 14 في المائة من استهلاك الحرارة العالمي. وفي قطاع النقل، ظلت حصة مصادر الطاقة المتجددة عند 3,3 في المائة في عام 2017، واستُهلك معظمها في شكل وقود حيوي مسيل، وكان في الغالب من الإيثانول المستخلص من المحاصيل الزراعية والديزل الحيوي. وفي عام 2017، شكل استهلاك الطاقة الكهربائية المتجددة في قطاع النقل 0,3 في المائة فقط من إجمالي استهلاك الطاقة للقطاع في جميع أنحاء العالم.

30 - وتجدر الإشارة إلى وجود اختلافات إقليمية هامة. فقد كانت لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى حصة من الطاقة الكهربائية المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة لعام 2017. ومع ذلك، فإن الاعتماد على الاستخدامات التقليدية للكتلة الحيوية في المنطقة يمثل ما يقرب من 85 في المائة من استهلاكها لمصادر الطاقة الكهربائية المتجددة، وهو كما لوحظ من قبل مرتبطٌ بالتأثيرات الصحية والبيئية الضارة. وبسبب الاستخدام المكثف للطاقة الحيوية الحديثة في قطاعات الطاقة والتدفئة والنقل جميعها، بالإضافة إلى اعتماد المنطقة على الطاقة الكهرومائية لتوليد الكهرباء، حصلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على القسط الأوفر من مصادر الطاقة الكهربائية المتجددة الحديثة بين جميع المناطق.

31 - ولزيادة حصة مصادر الطاقة الكهربائية المتجددة في استهلاك الطاقة إلى مستوى كاف لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ولبلوغ الغايات العالمية في مجال المناخ، تشير معظم سيناريوهات الطاقة الطويلة الأجل إلى الحاجة إلى إزالة الكربون من جميع الاستخدامات النهائية، لا سيما من خلال زيادة أعمال الكهربة في قطاعي التدفئة والنقل.

الكفاءة في استخدام الطاقة

32 - انخفضت معدلات التحسُّن في كثافة استخدام الطاقة الأولية على الصعيد العالمي (مجموع الإمدادات بالطاقة الأولية لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي) في السنوات القليلة الماضية، بعد فترة من النمو المطرد النسبي. فقد بلغت كثافة استخدام الطاقة الأولية على الصعيد العالمي في عام 2017 ما مقداره 5,01 ميغاجول لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل 1,7 في المائة في معدل التحسن منذ عام 2016 وأدنى معدل منذ عام 2010.

33 - ومع ذلك، كان التقدم المحرز مؤخراً أكبر من الاتجاهات المسجَّلة في الماضي، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى مجموعة من سياسات الكفاءة في استخدام الطاقة المعتمدة في جميع أنحاء العالم. فقد بلغ متوسط المعدل السنوي للتحسن في كثافة الطاقة الأولية على الصعيد العالمي بين عامي 2010 و 2017 ما مقداره 2,2 في المائة، أي أكثر من المعدل المسجَّل في الماضي والبالغ 1,3 في المائة بين عامي 1990

و 2010. ولبلوغ الغاية 7-3، سيلزم أن يصل معدل التحسن السنوي حتى عام 2030 ما متوسطه 3 في المائة في الفترة ما بين عامي 2017 و 2030، مما سيؤدي إلى تضاعف اتجاه التحسن المسجَّل في الماضي.

34 - وعلى الرغم من تحسن كثافة استخدام الطاقة في جميع قطاعات الاستخدام النهائي بشكل إجمالي خلال الفترة 2010-2017، كانت معدلات التحسن متباينة بحسب القطاع. ومن الممكن فحص كثافة القطاعات باستخدام مقاييس الكثافة الأخرى، التي تُظهر أن النقل (الشحن والركاب) قد تحسن خلال الفترة 2010-2017، في حين أن القطاعات الأخرى تظهر انخفاضاً في تحسن كثافة استخدام الطاقة مقارنة بالفترة السابقة (2010-1990). ويتجلى الانخفاض في معدل التحسن بشكل ملحوظ في قطاعي الخدمات والزراعة، حيث انخفض معدل التحسن في كثافة استخدام الطاقة بأكثر من النصف. وانخفض معدل تحسن القطاع الصناعي بنحو الثلث. ويعزى هذا النمط إلى التحسينات الكبيرة في كثافة استخدام الطاقة المسجلة في الاقتصادات الناشئة بين عامي 1990 و 2010، التي تراجعت بين عامي 2010 و 2017.

35 - وتوجد اختلافات جغرافية كبيرة أيضاً من حيث كثافة الطاقة والتحسينات الأخيرة. فأفريقيا جنوب الصحراء هي أكثر المناطق كثافة في استخدام الطاقة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي أقلها. وفي الفترة ما بين عامي 2010 و 2017، ظلت التحسينات في كثافة استخدام الطاقة تحقق أعلى مستوياتها في آسيا؛ وشهدت معظم بلدان المنطقة معدلات تحسن أعلى مما كانت عليه خلال الفترة 1990-2010 وأعلى بكثير من المتوسط المسجَّل على الصعيد العالمي (على سبيل المثال، 3,3 في المائة في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا). وسُجلت أدنى معدلات التحسن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (0,5 في المائة)، وشمال أفريقيا (0,4 في المائة)، والشرق الأوسط (0,3 في المائة).

36 - ومن خلال جعل تدابير الكفاءة في استخدام الطاقة أولوية سياسية واستثمارية، يمكن للحكومات أن تساعد العالم على تحقيق غاية الكفاءة في استخدام الطاقة في إطار الهدف 7. وهناك أمثلة عديدة حول العالم للسياسات التي نُفذت بنجاح، وتشمل وضع معايير دنيا للكفاءة في استخدام الطاقة، والحوافز المالية، والآليات القائمة على السوق، ومبادرات بناء القدرات للأدوات التنظيمية. وكلها أمورٌ تشجع الاستثمار في تدابير الكفاءة وتساعد على إعادة التوازن إلى أسواق الطاقة من أجل عمليات أنظف وأكثر كفاءة. ومع ذلك، يُظهر التحليل أن الإجراءات التنظيمية التي تقضي بتحقيق وفورات في الطاقة لا تغطي سوى ثلث استخدام الطاقة على الصعيد العالمي.

37 - ويلزم أيضاً بذل الجهود لتسخير التكنولوجيات الرقمية الجديدة لكي تزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة بدلا من مجرد زيادة الطلب العالمي على الطاقة.

التمويل والاستثمار

38 - يقدَّر إجمالي احتياجات التمويل لتحقيق الهدف 7، في ما يتعلق بالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وحصول الجميع عليها، بما بين 1,3 و 1,4 تريليون دولار في السنة حتى عام 2030. وعلى الرغم من التقدم الجاري إحرازه في توسيع نطاق التمويل، فإن مستويات التمويل السنوية الحالية أقل بكثير من ذلك المستوى.

39 - ولا يزال توسيع نطاق الحصول على الكهرباء - لا سيما للتكنولوجيات النظيفة مثل الشبكات الصغيرة للطاقة المتجددة والكهربة غير المعتمدة على الشبكة العامة - يعاني من نقص التمويل، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فتمويل الكهربة غير المعتمدة على الشبكة العامة لم يمثل سوى 1,2 في المائة من إجمالي التمويل للحصول على الطاقة في عام 2017.

40 - والاستثمار ليس موزعاً بالتساوي، إذ تتوفر للبلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان المتوسطة الدخل إمكانية الحصول على التمويل، بينما يُحرَم منه كثير من البلدان النامية. وفي عام 2017، تجاوزت استثمارات قطاع الطاقة في الصين والولايات المتحدة 100 بليون دولار، في حين كانت الاستثمارات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل بكثير من 50 بليون دولار.

41 - وبما أن مقدار التمويل العام سيظل على الأرجح محدوداً خلال السنوات القليلة القادمة، فلن يتحقق حصول الجميع على الطاقة بحلول عام 2030 دون إطلاق العنان للتمويل الخاص. ومن الأفضل إنفاق الموارد العامة المتاحة على التدابير التي يحتمل أن تجتذب تمويل القطاع الخاص وعلى توسيع نطاق الحصول على الطاقة ليشمل السكان الذين يعيشون في مناطق من غير المرجح أن تجتذب التمويل الخاص، وكذلك على تقديم إعانات لدعم خدمات الطاقة لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكلفتها. ويجب استخدام الموارد العامة في شكل خطوط ائتمان وضمانات وتسهيلات رؤوس الأموال المتداولة للاستفادة من رؤوس الأموال الخاصة المطلوبة وتخفيف المخاطر.

بناء القدرات

42 - هناك حاجة إلى تعزيز بناء القدرات لكفالة التنفيذ الفعال للهدف 7. ويُستعان في جميع البلدان بطائفة واسعة من الاستراتيجيات والأنشطة في مجال بناء القدرات لتعزيز سبل الحصول على الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق انتشار التكنولوجيا الموفِّرة للطاقة وتكنولوجيا الطاقة المتجددة وخدماتهما. وينبغي تجميع هذه الدروس لتهيئة أساس متين لزيادة جهود بناء القدرات، بما يشمل الأطر المساعِدة والتعاون التكنولوجي وتدابير الاستثمار ونقل الدراية التقنية وأنشطة تدريب الموظفين.

التكنولوجيا والابتكار

43 - يمكن للرقمنة أن تؤدي إلى تحول جذري في نظام الطاقة العالمي عن طريق تحطيم الحواجز القطاعية وزيادة المرونة وتيسير التكامل في ما بين الأنظمة. وتعد السياسات المصممة تصميماً جيداً أمراً حاسماً لإطلاق العنان لكامل فوائد الرقمنة في تحقيق الهدف 7، وفي الوقت ذاته إدارة المخاطر المحتملة ذات الصلة بالأمن والخصوصية والتأثير الارتدادي.

البيانات والرصد

44 - يمكن لأدوات التتبع المبتكرة، مثل الإطار المتعدد المستويات لقياس إمكانية الحصول على الطاقة، أن تعزِّز عملية صنع القرار. فتحليل هذا الإطار للبيانات المتعلقة بمدى موثوقية ويُسر تكلفة الحصول على الكهرباء وبحلول الطهي النظيف يسهم إسهاماً مفيداً في وضع السياسات، واستراتيجيات الاستثمار، وتصميم المشاريع، والمساءلة على أداء المنافع العامة، وتقييمات آثار المشاريع.

باء - لمحة عامة على الصعيد الإقليمي

45 - يكتسي تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أهمية بالغة للتصدي بفعالية للتحديات المحددة في مختلف المجالات، ولتشجيع الابتكار والاستثمار وتعزيز الربط الشبكي عبر الحدود وبناء القدرات والتعاون بين بلدان الجنوب والإجراءات الرامية إلى تحقيق أوجه التآزر تمهيداً لبلوغ الأهداف المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ والبيئة وغيرها من أهداف التنمية المستدامة الأخرى في آن واحد.

أفريقيا

46 - لا يزال الطلب على الطاقة في أفريقيا في ازدياد بسبب عوامل مختلفة، من بينها النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والتصنيع وتغير المناخ والتجارة. ويطرح هذا النمو تحديات في تعبئة الاستثمارات الهامة والمُحدثة للتغيير الجذري المطلوبة. كما أنه يوفر فرصة لأفريقيا لسد عجزها الهائل في الطاقة بنماذج أعمال تفضي إلى التغيير الجذري وتجعل القارة رائدة في النمو الأخضر والتحول العالمي في مجال الطاقة.

47 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى جعل ضرورة سد العجز في الحصول على الطاقة في القارة تزداد إلحاحاً. فبدون الحصول على طاقة عالية الجودة بصورة مأمونة وموثوقة، لا يمكن للنظم الصحية والبنية التحتية ذات الصلة بها في المنطقة أن تؤدي عملها، خاصة في حالة تفشي الجوائح. والفرصة متاحةٌ أمام البلدان الأفريقية، خاصة في ظل التحديات المالية وانخفاض الحيز المالي جراء هذه الجائحة، لإعادة البناء بشكل أفضل بإقامة نُظم طاقة قادرة على الصمود لا تعالج مسألتي إتاحة الحصول على الطاقة وتغير المناخ فحسب، بل تحفز أيضاً النمو الاقتصادي والعمالة.

48 - ويواصل العديد من البلدان الأفريقية إحراز تقدم في زيادة فرص الحصول على الكهرباء. فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الطاقة من أكثر من 600 مليون في عام 2015 إلى حوالي 540 مليوناً في عام 2019. ومع ذلك، وبالنظر إلى المستويات الحالية للطموح والاستثمار والسياسات العامة، سيظل حوالي 500 مليون شخص يفتقرون إلى الطاقة في عام 2030. وهناك حاجة إلى استثمارات عاجلة في نظم الطاقة غير الشبكية والعابرة للحدود الوطنية من أجل سد فجوة الحصول على الطاقة بسرعة.

49 - ولا يزال عدم توفر حلول الطهي النظيف يشكل تحدياً مزمناً في أفريقيا، حيث لا يزال أكثر من 900 مليون شخص بحاجة إلى مرافق طهي محسنة. وهناك حاجة إلى ابتكارات مُحدثة للتغيير الجذري في التكنولوجيات ونماذج الأعمال، إلى جانب تدخلات محددة الهدف لتحقيق أقصى تأثير لصالح سكان الريف والحضر على السواء.

50 - وتظل أفريقيا آخر جبهة عالمية للاستثمارات الكفيلة بإحداث تغيير جذري في مجال الطاقة النظيفة. وقد أظهر عدد قليل من البلدان، من بينها جنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وكينيا والمغرب، روحاً قيادية في تشجيع الاستثمارات في تنمية الطاقة النظيفة من خلال الإصلاحات السياساتية والتنظيمية. وتستفيد هذه البلدان حالياً من الانخفاض العالمي في تكلفة تكنولوجيات الطاقة المتجددة، مما أدى إلى ظهور البعض من أدنى أسعار الطاقة الشمسية على الصعيد العالمي.

المنطقة العربية

51 - يتطلب تحقيق الهدف 7 في المنطقة العربية زيادة كبيرة في التقدم في مجال الطاقة المتجددة، وفصل النمو الإقليمي عن استهلاك الطاقة من خلال تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، وزيادة إنتاجية استخدام الطاقة مع حماية المناخ وضمان سلامة كوكب الأرض للأجيال المقبلة، وهي أمورٌ تشكل أحد أهم التحديات الجوهرية في جميع البلدان العربية خلال العقود القادمة. وقد شكلت النزاعات وانعدام الاستقرار تحديات أخرى طويلة الأجل للمضي قدماً نحو تحقيق الهدف 7 في عدد من البلدان العربية في السنوات الأخيرة.

52 - وبالإضافة إلى ذلك، تُبرز أزمة جائحة كوفيد-19 مواطن الضعف المتعددة الأوجه في المنطقة والمرتبطة باستدامة نظمها للطاقة وقدرتها على دعم النمو والتنمية الاجتماعيين الاقتصاديين حتى في بيئة حبلى بالتحديات والشكوك. فقد مسّت هذه الجائحة كل سلسلة من سلاسل إمداد الطاقة في وقت كان فيه تحول المنطقة في مجال الطاقة قد بدأ في تجميع قوته. وفي الواقع، قد يؤدي انخفاض أسعار النفط والغاز إلى الضغط على اقتصاد مصادر الطاقة المتجددة ويمكن أن يحدّ من رؤوس الأموال المتاحة لقطاع الطاقة المتجددة والمشاريع ذات الصلة دون دعم من السياسات العامة.

53 - وقد ارتفع معدل الكهربة في المنطقة العربية من 88,4 في المائة في عام 2010 إلى 92,5 في المائة في عام 2018، مما يجعلها مجموعة البلدان الإقليمية الأكثر تزوداً بالكهرباء في العالم النامي. وعموماً، كاد تعميم فرص الحصول على الكهرباء يتحقق في المدن في جميع أنحاء المنطقة، لكنه لم يبلغ سوى 84 في المائة في المناطق الريفية في عام 2018. ومع ذلك، لا يزال انقطاع الخدمة المفاجئ يشكل تحدياً لجميع مستخدمي الكهرباء، بصرف النظر عن الفجوة بين الريف والحضر أو التباينات في الدخل.

54 - وظلت نسبة الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة مرتفعة في المنطقة العربية، حيث كاد يتيسَّر بالكامل الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة في 12 بلداً في عام 2018، في حين استأثرت أقل البلدان نمواً بمعظم النقص في مستويات الحصول على الوقود النظيف والكهرباء في المنطقة.

55 - ولا تسير المنطقة العربية على المسار الصحيح لبلوغ الغايات العالمية المنشودة للكفاءة في استخدام الطاقة. فمع أن المنطقة حققت ثاني أقل معدل إقليمي في كثافة استخدام الطاقة بالمقارنة مع بلدان العالم، فإن هذا الانخفاض لا يكفي لمساعدتها على تحقيق أقصى حد ممكن من الاستخدام الإنتاجي لمواردها من الطاقة. وقد شهدت الزراعة والخدمات أشد انخفاض في كثافة استخدام الطاقة في المنطقة منذ عام 2010، بينما يظل قطاع النقل هو الأكثر كثافة في استخدام الطاقة في مناطق العالم.

56 - ولا يزال استخدام الطاقة المتجددة أقل بكثير من إمكاناته في المنطقة العربية. فاعتباراً من عام 2017، شكلت هذه الطاقة ما يقرب من 11 في المائة من مزيج الطاقة في المنطقة، وهي أقل حصة في أي منطقة. وثمة عدد قليل فقط من البلدان التي تحصل على جميع استهلاك الطاقة المتجددة في المنطقة تقريباً، مما يترك مجالا كبيراً لمزيد مما يمكن استيعابه، بالنظر إلى موارد الطاقة المتجددة الوفيرة في المنطقة.

آسيا والمحيط الهادئ

57 - لقد أدى توافر الطاقة الحديثة والميسورة التكلفة إلى إحداث تغيير جذري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث ساعد البلدان على تنمية اقتصاداتها وإنقاذ ملايين البشر من براثن الفقر. ومع ذلك، هناك اعتماد مستمر على مصادر الطاقة الملوِّثة والكثيفة الكربون. وهذه المنطقة مسؤولة عما يقرب من 60 في

المائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، ثلثاها تقريباً من قطاع الطاقة. واستحوذت المنطقة على 80 في المائة من استهلاك الفحم في العالم في عام 2018، حيث تركز الطلب بشكل رئيسي في الصين (50 في المائة) والهند (12 في المائة) واليابان (3 في المائة) وجمهورية كوريا (2,5 في المائة).

58 - وسيتعين على الحكومات في آسيا أن تعكس اتجاهها الحالي المتمثل في توسيع قدرات توليد الطاقة بحرق الفحم، وأن تنفِّذ بدلا من ذلك سياسات على وجه السرعة تمكِّن من إزالة الكربون بسرعة من مزيج الكهرباء. لذلك فإن تعزيز التزامات الحكومات بسياسة المناخ بخطط تتضمن تعهداً واضحاً بالتخلص التدريجي من الفحم، وإلغاء الإعانات المقدَّمة للوقود الأحفوري، وإيجاد الدعم لمصادر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، سيتيح فرصاً جديدة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء لإقامة اقتصادات منخفضة الكربون، إلى جانب تحقيق فوائد كبيرة للتنمية المستدامة.

59 - ومن أجل التصدي لجائحة كوفيد-19، تحول اهتمام العديد من الحكومات عن الطاقة النظيفة. وانخفض الطلب على الطاقة، مما عزَّز حصة الطاقة المتجددة في العديد من البلدان. ومع ذلك، فإن بعض مشاريع الطاقة المتجددة متوقفة بسبب تعطل سلاسل الإمداد بالمكونات. وبما أن نوعية الهواء الرديئة يبدو أنها مرتبطة بزيادة خطر الوفاة من جراء الفيروس، فإن توفير وسائل الطهي النظيف لسكان الريف يكتسي أهمية إضافية.

60 - واعتماداً على السياسات القائمة وتلك المعتزم وضعها، من المقرر أن تحقِّق منطقة آسيا والمحيط الهادئ حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام 2030. ومع ذلك، لم تتوفر لأكثر من 200 مليون شخص (حوالي 5 في المائة من سكان المنطقة) في عام 2018 سبل الحصول على الكهرباء. وكاد توفير إمكانية حصول جميع سكان الحضر على الكهرباء يتحقَّق (99,7 في المائة) في عام 2018، لكن الناس في المناطق الريفية تخلفوا عن الركب (92,2 في المائة). وتمثل تكنولوجيات الطاقة المتجددة غير الشبكية حلاً قابلاً للتطبيق لتوليد الكهرباء في المناطق الريفية، مع التركيز على دعم أساليب الحياة الحديثة والاستخدامات الإنتاجية.

61 - وشهدت المنطقة تقدماً بطيئاً في ما يتعلق بالحصول على وسائل الطهي النظيف. ففي عام 2018، اعتمد حوالي 1,8 بليون شخص، أو ما يقرب من 40 في المائة من السكان، في الطهي على أنواع وقود وتكنولوجيات غير صحية وملوِثة. ولا تزال المنطقة أبعد ما تكون عن المسار الصحيح لتحقيق حصول الجميع على وسائل الطهي النظيف بحلول عام 2030. ويجب جعل أهداف الطهي النظيف جزءاً من خطط الطاقة الوطنية. وهناك حاجة أيضاً إلى استثمارات جديدة وموارد إضافية لدعم إيجاد الخيارات التي تلبي احتياجات المستهلك وتتغلب على الحواجز، مثل التكاليف والتفضيلات الثقافية، مع الحد من الإنفاق الحكومي على الإعانات.

62 - وما فتئت حصة مصادر الطاقة المتجددة الحديثة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة تتزايد منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث وصلت إلى أكثر من 8 في المائة في عام 2017. وكانت هذه هي السنة الأولى التي تتجاوز فيها الطاقة المتجددة الحديثة الكتلة الأحيائية التقليدية في مزيج الطاقة، حيث شكلت 52 في المائة في المائة من الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة. ويتركز استخدام مصادر الطاقة المتجددة الحديثة بشكل كبير في قطاع الطاقة، حيث تمثل الطاقة

الكهرومائية ثلاثة أرباع إنتاج الكهرباء المتجددة في المنطقة. ويتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في قطاعي النقل والتدفئة.

63 - وشهدت المنطقة انخفاضاً حاداً في كثافة استخدام الطاقة، حيث سجلت انخفاضاً بلغ متوسطه السنوي 2,6 في المائة من عام 2010 إلى عام 2017. ويواكب هذا الانخفاض التخفيض السنوي العالمي المطلوب في الفترة التي تسبق عام 2030. وإذا أمكن للمنطقة الحفاظ على معدلات التخفيض عند هذا المستوى، ستكون منطقة آسيا والمحيط الهادئ على المسار الصحيح لتحقيق الغاية 3 من الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن ذلك سيتطلب التزاماً حكومياً مستمراً بتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة.

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

64 - تواصل المنطقة إحراز بعض التقدم في تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. فقد تحسنت معدلات الحصول على الكهرباء، وظلت كثافة استخدام الطاقة في المنطقة في اتجاه نزولي، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي. لكن، وعلى الرغم من هذا التقدم الإيجابي، سيتعين بذل مزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المحددة لعام 2030، لا سيما في البلدان التي لديها أكبر عدد من الأعمال المتراكمة.

65 - واعتباراً من عام 2018، كان حوالي 18 مليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى الكهرباء. وبلغت التغطية الإجمالية حوالي 99 في المائة، لكن المناطق الريفية ظلت محرومة، حيث بلغت التغطية فيها في عام 2018 حوالي 95 في المائة.

66 - وفي بلدان عديدة، من بينها باراغواي وبليز وبنما وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وجامايكا ودومينيكا وغواتيمالا وغيانا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس، لا تتوفر لأكثر من 10 في المائة من السكان إمكانية الحصول على التكنولوجيات النظيفة من أجل الطهي. ولأن حوالي 83 مليون شخص داخل المنطقة لا يزالون يفتقرون إلى سبل الحصول على هذه المصادر، فمن غير المرجح أن تصل المنطقة إلى هدف توفير حلول الطهي النظيف للجميع بحلول عام 2030 دون استبدال الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة بمصادر حديثة والتركيز في الأجل الطويل على الكهربة لتلبية احتياجات الطهي.

67 - وظلت المنطقة تحرز تقدماً كبيراً في الأخذ بتكنولوجيات الطاقة المتجددة. فقد زادت القدرة المركبة للطاقة الكهرومائية من 154 جيغاواط إلى 191,2 جيغاواط بين عامي 2010 و 2018. ومع ذلك، فقد انخفضت حصتها من مزيج الطاقة بسبب الزيادات في استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وأصبحت طاقة الرياح أكبر مصدر لتوليد الطاقة المتجددة المتغيرة، حيث أنتجت المنشآت المركبة ما مقداره 25 جيغاواط في عام 2018. كما سجلت مصادر الطاقة الشمسية تقدماً كبيراً، حيث وصلت إلى 8,7 جيغاواط في عام 2018. وزادت المصادر الحرارية غير المتجددة ما يقرب من نصف زيادة الطاقة المتجددة بين عامي 2010 و 2018، وسيستمر هذا الاتجاه إذ تشجع السياسات الحكومية إسهام الطاقات المتجددة.

68 - وسجلت المنطقة في الماضي أقل معدلات كثافة استخدام الطاقة في العالم. ومع ذلك، لم يحدث أي انخفاض في مستوى الكثافة منذ عام 2014، وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية للوصول إلى الهدف المحدد لعام 2030.

الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

69 - في العديد من بلدان المنطقة، يتعين التصدي لمشكلة الافتقار إلى الطاقة، ومن شأن أي تحول في استخدام الطاقة يُدار بطريقة سيئة أن يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة. فكبار السن ضعفاء، حيث يمكن أن تصل فواتير الطاقة إلى 30 في المائة من معاشاتهم التقاعدية الشهرية، ويرجع ذلك جزئياً إلى سوء تشييد المباني أو صيانتها. وتشهد البلدان التي لديها لوائح بناء أكثر صرامة وناتج محلي إجمالي أعلى للفرد مستويات أقل من حيث الافتقار إلى الطاقة.

70 - ويدخل التعجيل بإدخال تحسينات على الكفاءة في استخدام الطاقة - لا سيما تحسين الأداء العام للمباني - ضمن الأولويات الأخرى للمنطقة. وإنتاجية الصناعة أيضاً ذات أهمية أساسية لمواجهة تحدي الاستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي تسويق التكنولوجيا الجديدة إلى دفع عجلة إزالة الكربون من قطاع النقل، ويمكن معالجة أساليب التنقل الحضري من خلال التخطيط السليم للبنية التحتية للمدينة وكفاءة النقل فيها.

71 - وعلى الرغم من الزيادة العامة في قدرة الطاقة المتجددة ونصيبها المتزايد من إمدادات الطاقة في المنطقة، لا تزال إمكانات الطاقة المتجددة غير مستغَلة في بعض المناطق دون الإقليمية. لذلك هناك حاجة إلى المزيد من الأطر الفعالة للاستثمارات والمعاملات المؤسسية.

أقل البلدان نمواً

72 - بدون اتخاذ إجراءات عاجلة ومعزَّزة، لن تتمكن أقل البلدان نمواً البالغ عددها 47 بلداً من بلوغ غايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وعلى الرغم من إمكانات النمو غير العادية لقطاع الطاقة في تلك البلدان، فإنها نادراً ما تستفيد من خطط التمويل الأكبر بنفس القدر مثل البلدان النامية الأخرى الأكثر ازدهاراً. لذلك ينبغي أن تكون الطاقة المستدامة أحد المواضيع الرئيسية لبرنامج عمل السنوات العشر الجديد الذي سيعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام 2021.

73 - ولم يحصل سوى 52 في المائة من إجمالي السكان في أقل البلدان نمواً على الكهرباء في عام 2018. وهناك أيضاً تفاوتات كبيرة بين البلدان، وفي ما بين المناطق الريفية والحضرية. وفي بعض البلدان، يقل معدل الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية عن 10 في المائة.

74 - وبسبب نمو قدرات الطاقة المتجددة بشكل أسرع من مصادر الطاقة المتجددة، لم يتمكن العديد من أقل البلدان نمواً من الاستفادة بشكل كبير من الاتجاهات الحديثة في تطوير التكنولوجيا وانخفاض تكاليف مصادر الطاقة المتجددة. وقد أصبح بالإمكان الآن توسيع تكنولوجيا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية بسرعة وبتكلفة زهيدة نسبياً، ويمكن لأقل البلدان نمواً اغتنام الفرصة للانتقال مباشرة إلى تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

75 - وفي عام 2018، لم يتمكن سوى 16 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً من الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي. وفي 22 من تلك البلدان، ومعظمها في أفريقيا، كان المعدل أقل من 5 في المائة. وعلى الرغم من الفوائد الهامة لقطاع الطهي النظيف في ما يخص الصحة وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي، لم يتمكن القطاع من جذب التمويل الذي تشتد الحاجة إليه.

76 - ويمثل تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة أيضاً إحدى الأولويات لأقل البلدان نمواً وله دور هام في تسريع التحول في مجال الطاقة. ويمكن ملاحظة اتجاه إيجابي في متوسط كثافة استخدام الطاقة في تلك البلدان على مدى العقود الماضية بمعدل 7,97 ميغاجول لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2000، يليه 5,77 ميغاجول لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2010 و 5,34 ميغاجول لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2017.

77 - وأبرزت أزمة جائحة كوفيد-19 أهمية الاستثمارات في سبل الحصول على الطاقة الموثوقة، لا سيما من حيث الخدمات الصحية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لتشجيع حلول الطاقة المتجددة اللامركزية أن يساعد أقل البلدان نمواً على التصدي للأزمة الصحية الحالية من خلال توفير الكهرباء الفعالة من حيث التكلفة للمراكز الصحية الريفية. وفي مرحلة التعافي بعد الجائحة، يمكن أن توفر هذه الحلول المزيد من فرص العمل وتعزِّز النشاط الاقتصادي، ومن ثم تدعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

78 - وينبغي زيادة التمويل المخصص للطاقة المستدامة في أقل البلدان نمواً. كما ينبغي تقديم الدعم لمباشرة الأعمال الحرة في توسيع نطاق حلول الطاقة اللامركزية من خلال نماذج العمل المبتكرة، والتدريب والتعليم، وتعزيز الفرص للمشتغلات بالأعمال الحرة. وينبغي إطلاق شراكات مبتكرة لأصحاب المصلحة ودعمها من قبل المجتمع الدولي لمساعدة أقل البلدان نمواً في تحولها في مجال الطاقة والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة الموجودة لديها.

جيم - الممارسات الفضلى للدول الأعضاء

79 - أجرى 49 بلداً في عام 2020 استعراضات وطنية طوعية للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، من أجل تقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وكان الهدف من هذه الاستعراضات الوطنية تيسير تبادل الخبرات، بما في ذلك التجارب الناجحة والتحديات والدروس المستخلصة، بهدف التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. واستناداً إلى الاستعراضات المقدَّمة إلى المنتدى الرفيع المستوى ولأغراض التوضيح فقط، أُبرزت أدناه بعض الأمثلة عن الممارسات الفضلى على الصعيد القطري المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

النمسا

80 - أطلقت النمسا استراتيجية وطنية للمناخ والطاقة وهي مصمِّمة العزم على زيادة استخدام الطاقة المتجددة على نطاق واسع. واعتباراً من عام 2018، شكلت الطاقة المتجددة ثلث إجمالي استهلاك الطاقة.

بنغلاديش

81 - أحرزت بنغلاديش بعض التقدم في مجال الحصول على الطاقة، حيث زادت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء إلى 75,92 في المائة في عام 2016 وإلى 90 في المائة في عام 2018.

بلغاريا

82 - تتمثل أولويات سياسة الطاقة البلغارية في تحقيق الغايات المتعلقة بالطاقة المولدة من مصادر متجددة، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، وتقليل كثافة استخدام الطاقة، وتحسين أمن الطاقة. ومن خلال

سياسة محددة الأهداف وآلية تمويل، يحصل حتى الآن 100 في المائة من السكان على الكهرباء، و 91 في المائة لديهم إمكانية الطهي باستخدام الطاقة النظيفة، و 18 في المائة يحصلون على الطاقة المتجددة.

فنلندا

83 - نجحت فنلندا في زيادة إنتاجها من الطاقة المتجددة بشكل كبير خلال العقود الماضية. وقد ساهم كل من التقدم التكنولوجي وتدابير السياسة العامة في هذا التقدم. وفي عام 2018، غطت مصادر الطاقة المتجددة ما يقرب من 37 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة و 41 في المائة من استهلاك الطاقة لدى المستعملين النهائيين في فنلندا.

جورجيا

84 - بهدف ضمان الحصول على الطاقة والاستفادة من موارد الطاقة المتجددة الوفيرة في البلد، اعتمد البرلمان قانوناً جديداً بشأن إمدادات الطاقة والمياه في عام 2019، يحدِّد مفهوم "العملاء الضعفاء" ويضع إطاراً لضمان حصولهم على الطاقة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة خطة عمل للكفاءة في استخدام الطاقة للفترة 2019-2020 وعدلّت القوانين الخاصة بالكفاءة في استخدام الطاقة وأداء الطاقة في المباني كخطوات أولى نحو إنشاء الإطار القانوني الوطني للكفاءة في استخدام الطاقة.

الهند

85 - بفضل حصول أكثر من 80 مليون من أفقر الأسر المعيشية على وقود الطهي النظيف منذ عام 2015، ارتفعت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تستخدم وقود الطهي النظيف من 63,11 في الفترة 2015-2016 إلى 96,22 في الفترة 2018-2019. ووُضعت خارطة طريق لتوجيه المداولات بين أصحاب المصلحة ولتحسين التنسيق والتوفيق بين الاستراتيجيات لتيسير حصول الجميع على طاقة الطهي النظيفة بحلول عام 2030. ويجري تنفيذ العديد من البرامج لتسهيل الحصول عليها، من بينها برنامج وطني لإدارة الغاز الحيوي والسماد الطبيعي.

كينيا

86 - اعتمدت كينيا استراتيجيات مستمرة لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة، بما في ذلك 'مشروع كينيا للحصول على الطاقة الشمسية من خارج الشبكة العامة' الذي يهدف إلى توفير الكهرباء للمناطق غير المشمولة بخدمات الشبكة الوطنية وبالتالي تسريع الربط الشامل بالشبكة العامة؛ ويهدف 'مشروع الشوط الأخير من الربط بالشبكة العامة' إلى ضمان زيادة سبل الحصول على الكهرباء؛ ويهدف 'مشروع غاز موانانتشي' إلى زيادة القدرة على تحمل تكاليف اسطوانات غاز البترول المسيل لصالح الأسر المعيشية الفقيرة؛ ومشروع لإضاءة الشوارع في المدن الكبرى لتحسين سلامة الناس والطرق.

موزامبيق

87 - لتسريع التنمية وإتاحة الكهرباء للسكان الذين لا يستطيعون دفع أسعار السوق، اعتمد البلد سياسة التعريفات الاجتماعية في إطار البرنامج الوطني للطاقة للجميع. وكان الاتجاه في الحصول على الكهرباء

إيجابياً بين عامي 2007 و 2018، حيث ارتفع من حوالي 10 في المائة في عام 2007 إلى 31 في المائة في عام 2018.

بابوا غينيا الجديدة

88 - تعهدت الحكومة بتطوير قطاع الطاقة لديها، مع التركيز بشكل كبير على قطاع الطاقة المتجددة الفرعي. وهذه الأولوية الإنمائية جزء لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية المتتالية. وتدعو خطة التنمية المتوسطة الأجل الثالثة (2018-2022) إلى حصول 33 في المائة من الأسر المعيشية على الكهرباء بحلول عام 2022، بزيادة من 17 في المائة في عام 2017.

سيشيل

89 - تركز سياسة الطاقة في سيشيل للفترة 2010-2030 على زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة وتشجيع مصادر الطاقة المتجددة. ووفقاً لهذه السياسة، فإن الهدف هو إنتاج 5 في المائة من الكهرباء في البلاد من مصادر متجددة بحلول عام 2020 و 15 في المائة بحلول عام 2030. وقد صيغت خطة رئيسية شاملة للكهرباء تماشياً مع سياسة الطاقة الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع الكهرباء على مدى السنوات الـ 10 إلى 15 المقبلة. وفي هذا السياق، يجري وضع خارطة طريق لتحقيق 100 في المائة من إنتاج الطاقة المتجددة، مما سيزيد من تعزيز ودعم الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في البلد ومساهمتها المحددة وطنياً.

سلوفينيا

90 - في قطاع الطاقة النظيفة والمتاحة، اعتمدت الحكومة خطة وطنية للطاقة والمناخ لتمهيد الطريق نحو الحياد المناخي بحلول عام 2050. وتكفل مجموعة من التدابير المخطط لها بعناية تحقيق التوازن بين الركائز الثلاث لسياسة الطاقة: الاستدامة، وأمن الإمدادات، والقدرة التنافسية.

أوغندا

91 - سعت الحكومة إلى التعجيل بتحقيق الهدف 7، بوسائل منها وضع خطط تروم خفض تكلفة الكهرباء إلى 0,05 دولار لكل وحدة لتشجيع استهلاك الكهرباء، بمجرد اكتمال جميع مشاريع التوليد والنقل والتوزيع الكبرى. وقد استفادت الحكومة أيضاً من الشراكات مع المجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص لجذب الاستثمار في تصنيع واستخدام المواقد المحسنة، مثل المواقد الصاروخية ذات الكانونين، للمنازل والمؤسسات.

أوكرانيا

92 - اعتمدت أوكرانيا في عام 2017 استراتيجية طاقة محدّثة للفترة حتى عام 2035 بشأن الأمن والكفاءة في استخدام الطاقة والقدرة التنافسية وتقوم حالياً بتنفيذها. وقد ساعد إنجاز الأنشطة في إطار هذه الاستراتيجية على تخفيض حصة مورد واحد في سوق الوقود النووي من 91,6 في المائة في عام 2015 إلى 55,4 في المائة في عام 2019، وزيادة حصة الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة من 4,9 في المائة في عام 2015 إلى 7 في المائة في عام 2018، وتقليل كثافة استخدام الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية الثابت لعام 2011 من 0,282

كيلوغرام من المعادل النفطي لكل دولار دولي في عام 2015 إلى 0,269 كيلوغرام من المعادل النفطي لكل دولار دولي في عام 2018.

زامبيا

93 - تشجِّع زامبيا المبادرات المستدامة للطاقة المتجددة التي شهدت تنويع البلاد لمزيج الطاقة لديها من 99 في المائة من حيث الاعتماد على إنتاج الطاقة الكهرومائية في عام 2011 إلى 80,6 في المائة في عام 2019.

رابعاً - الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة في عام 2021

94 - دعت الجمعية العامة الأمين العام، في قرارها 225/74، إلى عقد حوار رفيع المستوى في عام 2021، بدعم من كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، لتعزيز تنفيذ ما يرد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أهداف وغايات تتعلق بالطاقة، دعماً لتنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (2014-2024)، بما في ذلك خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

95 - وسيدعو الأمين العام إلى عقد هذا الحوار على مستوى القمة خلال الدورة السادسة والسادسة للجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر 2021. وباعتباره أول تجمع عالمي بشأن الطاقة يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، الذي عُقد في نيروبي عام 1981، يمثل الحوار فرصة تاريخية لتحفيز العمل المُحدث للتغيير الجذري في السنوات الأولى من عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم تنفيذ اتفاق باريس.

96 - وقد عيّن الأمين العام قيادة عليا لتسيير الحوار. وعُين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أميناً عاماً للحوار لتيسير الأعمال التحضيرية. وتعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمثابة الأمانة الفنية.

97 - وعيِّن رئيسا شبكة الأمم المتحدة للطاقة، وهما مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثِّل الخاص للأمين العام المعني بالطاقة المستدامة للجميع، في منصب الرئيسين لتيسير إعداد المحتوى الموضوعي وتعبئة أصحاب المصلحة المتعددين والدعم المشترك بين الوكالات.

98 - كما عيِّن الممثل الخاص للأمين العام ليكون الداعية البارز الرفيع المستوى لقيادة الدعوة العالمية لهذا الحدث.

99 - والهدف الأسمى للحوار هو تسريع تنفيذ الهدف 7 دعماً لخطة عام 2030 واتفاق باريس. وسيعمل الحوار على تعزيز حصول الجميع على الطاقة وحلول الطهي النظيف والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، من خلال تحفيز الحلول والاستثمارات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

100 - وستكون الحصيلة بياناً تطلعياً يعرض خطة عمل عالمية مدتها 10 سنوات لزيادة التعجيل بتحقيق الهدف 7 دعماً لعقد العمل من أجل تحقيق الأهداف. وسيُستكمل بتقرير شامل عن الحوار وخلاصة وافية للالتزامات الطوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وستتم التعبئة لاتخاذ الإجراءات الطوعية المُحدثة للتغيير الجذري في شكل "اتفاقات بشأن الطاقة"، تحتوي على معالم قابلة للقياس حتى عام 2030.

101 - ومن المتوقع أن يتمحور الحوار حول المواضيع الشاملة والمسارات الموضوعية، إلى جانب عملية شاملة لإشراك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز حصول الجميع على الطاقة، وعمليات الانتقال إلى الطاقة النظيفة وما يرتبط بذلك من آثار إيجابية على أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

102 - وستشمل العملية التحضيرية الشاملة عقد اجتماعات تحضيرية وزارية تروم تمكين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من تبادل الخبرات وبدء العمل. وسيسترشد الحوار بموجز لوقائع الاجتماعات.

103 - وستتعزز العمليات التحضيرية بمشاورات تقنية فعالة تدعمها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وأصحاب المصلحة الآخرون. وسيعدُّ تقرير مشترك بين الوكالات عن التعجيل بتحقيق الهدف 7 كمواد أساسية موضوعية.

104 - وسيجتمع فريق استشاري لأصحاب المصلحة المتعددين لدعم الأعمال التحضيرية. كما سيُستعان بمكتب التنسيق الإنمائي لإشراك منسِّقي الأمم المتحدة المقيمين في الأعمال ذات الصلة على المستوى القطري، حسب الحاجة.

105 - وسيُنشأ صندوق استئماني في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدعم الأعمال التحضيرية التي ستموَّل من موارد خارجة عن الميزانية من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين وفقاً للقرار 225/74.

خامساً - تنفيذ خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

106 - دعت الجمعية العامة إلى التنفيذ السريع للأهداف الاستراتيجية كما حددتها خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (2014-2024)، وكانت آخر دعوة إلى ذلك في قرارها 224/72. وثبت أن استعراض منتصف المدة الذي أُجري في عام 2019، على نحو ما يقضي به القرار 236/73، مفيدٌ بشكل خاص في دعوة أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة تنفيذ الهدف 7.

107 - واعتماداً على الإنجازات التي تحققت حتى الآن ومتابعةً لاستعراض منتصف المدة للعقد، يضطلع أعضاء وشركاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة بمجموعة واسعة من الأنشطة لتنفيذ خطة العمل العالمية للعقد.

108 - ولتقديم لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 7، أُعد التقرير المعنون *تتبع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: تقرير التقدم المحرز في مجال لعام 2020*، بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة والوكالة، الدولية للطاقة المتجددة، وشعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

109 - وأُعدت موجزات سياساتية بشأن التعجيل بتحقيق الهدف 7 في زمن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)[2] لدعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2020. وقام بتجميعها الفريق الاستشاري التقني لذوي المصلحة المتعددين بشأن الهدف 7، الذي دعت إلى عقده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مساهمات أكثر من 30 من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

(2) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/26235UNFINALFINAL.pdf.

110 - ولتعزيز الإجراءات التآزرية بشأن الهدف 7 والأهداف الأخرى من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، اشترك في وضع منهاج عمل الصحة والطاقة كل من منظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. والغرض من منهاج العمل هو دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف متعددة، بما فيها الأهداف 3 و 5 و 7.

111 - ومن أجل تحقيق الهدف 13، يجب إزالة الكربون من قطاع الطاقة لتقليل الانبعاثات والتخفيف من آثار تغير المناخ. فالالتزامات الحالية المتعلقة بالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة غير كافية لتنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس. ويهيّئ المؤتمر العالمي بشأن تعزيز أوجه التآزر بين اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي تنظِّمه بصفة مشتركة كل سنة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، منبراً مفيداً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما في ذلك في مجال الطاقة.

112 - وفي المرحلة المقبلة، سيكون الغرض من تنفيذ خطة العمل العالمية للعقد هو دعم الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة. كما أنه ستُحدّث خطة العمل العالمية الحالية بشكل كبير بناءً على نتائج الحوار، وذلك لتهيئة منبر عالمي لإجراءات المتابعة اللاحقة لدعم عقد العمل في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعم الأمين العام في تنسيق أنشطة العقد، بالتعاون الوثيق مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وأصحاب المصلحة الآخرين.

سادساً - تعزيز الاتساق والتنسيق من خلال تنشيط شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة

113 - شجعت الجمعية العامة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، من خلال قرارها 225/74، على دعم الاتساق والتنسيق في ما بين الأنشطة المتصلة بالطاقة التي تقوم بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كل في إطار الولاية المنوطة به.

114 - وبقيادة رئيسيْ شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، أُعيد تنشيط الشبكة وهي تنفِّذ حالياً خطة عملها للجمع بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم دعم أكثر تكاملاً واتساقاً للسياسات والمعايير. وتؤدي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دور الأمانة المخصصة لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

115 - وقد قامت شبكة الأمم المتحدة بدور أساسي في قمة العمل المناخي لعام 2019 الذي دعا إليه الأمين العام من خلال تيسير إقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة، بما فيها تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وخدمات الطهي النظيف والطاقة المستدامة من أجل مرافق الرعاية الصحية.

116 - وللمضي قدماً، تعمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة على تعزيز الاتساق والتنسيق في المجالات التالية: (أ) التشجيع على استجابة متسقة لتحقيق الهدف 7 من خلال تبادل المعلومات والمعارف والخبرات والممارسات الجيدة في ما يتعلق بوضع السياسات العامة وتنفيذها في مجال الطاقة؛ (ب) وتقديم مساهمات تقنية ودعم مشترك بين الوكالات للتحضير للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة المقرر عقده في عام 2021، وذلك من خلال تنظيم المشاورات بين الخبراء، وتعبئة الإجراءات والشراكات، وإعداد مواد تحليلية عن الموضوعات الفنية والمسارات لإجراء الحوار؛ (ج) وتعهُّد لمحة عامة عن المبادرات الرئيسية الجاري تنفيذها اعتماداً على برنامج عمل شبكة الأمم المتحدة والإبلاغ عنها.

سابعاً – خاتمة

117 – من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030، بما فيها الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، يتعين على جميع أصحاب المصلحة تكثيف عملهم وتوسيع نطاقه.

118 – ويتيح الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة الذي سيعقد في عام 2021 فرصة فريدة للمضي قدماً في العمل صوب الهدف 7 والنظر في الخيارات المتاحة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة، نظراً لعدم وجود منتدى عالمي شامل للطاقة في الوقت الراهن، على نحو ما أُشير إليه من قبل (انظر A/71/320). وينبغي تعزيز أوجه التآزر مع العمليات والمعالم الحكومية الدولية المقبلة، بما فيها تلك المتعلقة بالنقل والمحيطات والتنوع البيولوجي والمساواة بين الجنسين والنظم الغذائية وتغير المناخ وأقل البلدان نمواً. وينبغي الاستفادة من عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك خطة عمله العالمية، لدعم الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة وإجراءات المتابعة اللاحقة. وينبغي تدعيم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة لتعزيز الاتساق والتنسيق.

119 – ويمكن أن تساعد هذه الإجراءات في إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، وفي الوقت ذاته جعل أهداف اتفاق باريس في متناول اليد.